

زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز | يونيو ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

المحتويات

١	مقدّمة
٣	أولاً: السياق التاريخي للتطبيع
٣	١. في مفهوم التطبيع
٥	٢. التطبيع في الصراع العربيّ - الإسرائيليّ
٩	٣. الموقف من التطبيع، عربيّاً وإسرائيليّاً
١٢	ثانياً: دعوة عبّاس: الواقعيّ والمتخيّل
١٨	خلاصة

مقدمة

استغلّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس منبر مؤتمر القدس الأول الذي عُقد في العاصمة القطريّة الدوحة في يوم ٢٥ شباط / فبراير ٢٠١٢. وخاطب العالم العربي بإسلاميّه ومسيحيّه، ودعاهم للتوجّه إلى القدس المحتلّة والصلاة فيها، عادًا الخطوة شكلاً من أشكال النضال وأنها سوف تُخرج سكّانها من العزلة وتعزّز صمودهم، وتسهم في حماية وترسيخ هويّة المدينة وتاريخها وتراثها المُستهدفة بالاحتلال، وسيُذكر المحتلّين بأنّ قضية القدس هي قضية كلّ عربيّ، وكلّ مسلم، وكلّ مسيحيّ".

واستشهد رئيس السّلطة الفلسطينيّة بعددٍ من الأحاديث الشريفة التي تحضّ على زيارة المسجد الأقصى وشدّ الرّحال إليه، مشيرًا إلى أنّ مدينة القدس كانت تحت حكم الرومان حين قال الرسول صلى الله عليه وسلّم: "لا تُشدُّ الرّحال إلّا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى"، وأنّ أحدًا من فقهاء المسلمين لم يحرم زيارة القدس حين كانت تحت حكم الصليبيّين.

وقد تلا الخطاب زيارات عديدة قام بها مسؤولون أردنيّون، إضافةً إلى مفتي جمهورية مصر العربيّة الشيخ علي جمعة، والحبیب الجفري أحد مشايخ الصوفيّة في اليمن. وباستثناء الجفري، فإنّ الآخرين الذين بادروا بالخطوة، وقاموا بالزيارة، من الأردن وغيرها، لم يكن لديهم مواقف مبدئيّة ضدّ التطبيع، فهم في الأصل جزء من دبلوماسية نشطت على مدار العقود الفائتة مسنودة باتفاقيّات سلام مبرمة. وجدير بالذكر أنّ زيارتيّ الحبيب الجفري ورئيس جهاز الأمن العام

الأردنيّ حسين المجالي، كانتا تحت إشراف إسرائيل، ولم تكن السلطة الفلسطينية على علم بهاتين الزيارتين^(١).

لقد أثارت دعوة عباس نقاشاً عربياً وفلسطينياً مستجداً في شأن شرعية زيارة الفلسطينيين في مدينة القدس وجدواها وهم تحت الاحتلال الإسرائيلي، فقد أيد المشايخ الموظفون لدى السلطة الفلسطينية الدعوة؛ ومنهم وزير الأوقاف الفلسطيني محمود الهباش؛ ورئيس المحكمة العليا الشرعية يوسف ادعيس، بينما عارضتها أغلبية القوى السياسية الفلسطينية والعربية، ورأت فيها إمعاناً في التطبيع، إضافةً إلى فتاوى رجال دين عرب وفلسطينيين ذهبت في الاتجاه نفسه. ولا شك في أنّ تصدّي رجال الدين للمسألة سببه لجوء الرئيس الفلسطيني إلى الدين لتسويق الدعوة، فالاستعانة بالشعارات الدينية لا بدّ أن تُقابل بفتاوى وشعاراتٍ دينيةٍ مضادة.

تتطرق هذه الورقة إلى السياق التاريخي الذي أنتج موقفاً عربياً ضدّ التطبيع مع إسرائيل، محاولةً تحديد معناه. وفي ضوء ذلك، تحاول فحص مضمون دعوة الرئيس الفلسطيني إلى زيارة القدس وحجج اعتبارها "تضالاً" يسهم في تعزيز صمود الفلسطينيين. كما تُدقّق أيضاً في المسموح والممنوع من التدقّق العربيّ إلى الأرض المحتلة الذي يحدده الاحتلال، وشبهة التطبيع وتداعياته على القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل في ضوء تجارب عربية نهجت خطّ السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

^١ جهان مصطفى، "مازق الحبيب الجفري بعد زيارة الأقصى"، مأرب برس، ١١/٤/٢٠١٢:

أولاً: السياق التاريخي للتطبيع

١. في مفهوم التطبيع^(٢)

تعدّ العلاقات بين الشعوب والدول علاقات طبيعية عمومًا، أي حين لا يشوب علاقاتها صراعٌ أو خلافٌ جوهري، وتتمكّن من إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وغيرها. ومن هنا، يشرح مدخل العلاقات الدولية عادةً مصطلح "التطبيع" ضمن إطار "الانتقال بين دولتين من حالة خلاف جوهريّ - أو حالة حرب- إلى بناء علاقات طبيعية". وهو ما يعني تجاوز ما كان يعيق ترسّخ العلاقات الطبيعية بينهما، إمّا بحلّ المشكلات أو تجاهلها أو قبول طرف بشروط الطرف الآخر. كما أنّ مصطلح "التطبيع Normalization" لا ينحصر فقط في محدّد إقامة علاقات "طبيعية" بين الدول، وإنّما قد يعني قبول دولة معايير دولة أقوى منها في تحديد ما هو الطبيعيّ، بمعاييرها المصلحية التي تراها "طبيعية". وتحدّد المعاهدات التي تبرم ما بين الدول المتحاربة - أو التي تسود علاقاتها خلافات وصراعات طويلة ومديدة- أسس التطبيع، وما الذي تعنيه "إقامة العلاقات الطبيعية" بين الدول. وهي تخضع لموازن القوى بينها، كما تخضع لمدى رغبة الأطراف في تجاوز مسببات الصراع وغيرها. وعليه، فإنّ التطبيع ليس مفهومًا ثابتًا، بل هو مفهوم متحرّك يتأثّر بالعلاقات بين الأطراف المختلفة وتفاعلاتها، سواء كانت على مستوى الأفراد أو الدول.

^٢ تقتصر هذه الدراسة على التطرّق إلى تطبيع علاقات الدول العربية بإسرائيل، ولا تتناول علاقات المواطنين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل بالمؤسسات الإسرائيلية. ويعيش الفلسطينيون في الداخل -عمومًا- في ظلّ علاقات مفروضة عليهم مع المؤسسات الإسرائيلية. وهي تتفاوت بين الضفة الغربية والقدس وأراضي ٤٨، ولكنها من متطلّبات البقاء على الأرض. فالفلسطيني داخل أراضي ٤٨ هو مواطن إسرائيليّ، تقوم مرافق حياته كلّها على هذه المواطنة التي تتضمّن علاقة بالمؤسسات الإسرائيلية ومطالب حقوقية، ولكنها لا تشمل بالضرورة موقفًا سياسيًا صهيونيًا. ومن هنا، ليست هنالك ضرورة حياتية لأن يتبنّى العربيّ في الداخل موقفًا صهيونيًا مثلًا، أو أن يتخلّى عن هويته العربية الفلسطينية، حتّى لو اضطرّ في حياته إلى التعامل مع المؤسسات الإسرائيلية. أما ابن القدس، فيحمل بطاقة الهوية الإسرائيلية التي تشكّل إذن إقامة دائمة، ولكنه ليس مواطنًا في إسرائيل، ولا يضطرّ إلى حجم تعاملات العربيّ داخل أراضي ٤٨ مع المؤسسة الإسرائيلية، والتفاوت أكبر مع أبناء وبنات الضفة الغربية. يدخل هذا كلّه في سياق آخر لا نعالجه في محور التطبيع بين الدول العربية ومواطنيها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. فتلك الدول ليست مضطّرة إلى ما يضطرّ إليه المواطن الفلسطينيّ.

والتطبيع الذي نتناوله هنا بالتحليل ليس حكمَ قيمة، بل يعبر عن حالة نفي لوجود إشكالٍ أو صراعٍ يعيق ممارسة علاقاتٍ متفقٍ عليها. لذلك نجد تبايناً في محدّدات العلاقة الطبيعية بين الدّول، وخاصّةً بين دولٍ ربطتها علاقات طبيعيةً بدايةً وتحوّلت إلى حالة حرب بعد ذلك، ثمّ عادت وعقدت معاهدات سلام. وحالات أخرى كان فيها سبب الصّراع متعلقاً باحتلال شعبٍ أو بلدٍ. فالعلاقات "الطبيعيّة" بين فرنسا والجزائر بعد التّحرّر من الاحتلال الفرنسيّ المديد مثلاً، تختلف عن العلاقات "الطبيعيّة" بين فرنسا وألمانيا بعد حروبٍ دارت بين دولتين سياديتين؛ فيما تختلف حالة فلسطين عن المثالين السابقين، لأنّ إسرائيل دولةٌ أُقيمت في مكان الشّعب الفلسطينيّ. وقد ساد بشأنها رسمياً وشعبياً -ولفترة طويلة- موقفٌ يتجاوز حالة الصّراع، إلى عدم الاعتراف بشرعيّة وجود الكيان الذي يدور الصّراع معه. ولا يزال هذا الموقف يتسيّد اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ، حتّى بعد تخليّ بعض الدّول عنه. وعليه، فإنّ نوع الصّراع وطبيعة الأطراف "المطبّعة" للعلاقات هما العنصران المحدّدان لما هو "الطبيعيّ" الذي يختلف محتواه من وضعٍ إلى آخر.

ولذلك أيضاً، تؤثر المواقف السياسيّة من عمليّة تطبيع العلاقات مع إسرائيل في المفهوم نفسه، فتجعله في نظر أوساطٍ واسعة من الرّأي العامّ مفهوماً سلبياً، أو حتّى قيمة سلبية. فعمليّة التطبيع لا تتضمّن إحقاقاً للعدل يزيل أسباب الصّراع. ففي هذه الحالة، يُصبح تطبيع العلاقات تنكّراً للحقوق لا يُصلح ظلماً. يعدّ تطبيع العلاقات مع من ظلم وصادر حقوقاً - بالانتقال من حالة صراع ضدّ الظلم إلى حالة علاقات طبيعيّة- من دون رفع هذا الظلم ومعالجة آثاره تشبيهاً للظلم وشرعنة للظالم.

لا يأتي التطبيع من خطوات تلقائيّة، بل من طرقٍ وخطواتٍ سياسيّة مقصودة ومنظمة تهدف لتحقيقه، بحكم أنّه ليس مقبولاً "تلقائياً"، بل يحتاج إلى التّدخل من أجل قبوله. وهكذا، يعتمد التطبيع على مدخلاتٍ لعمليّة سياسيّة تدعى "عمليّة التطبيع"، وتهدف إلى جعل ما كان يُعدّ "غير طبيعيّ" "طبيعياً". وفي الترجمة العمليّة للصّراع العربي الإسرائيليّ تعني تحويل إسرائيل من "كيان" "استيطانيّ" و"إحلاليّ" غريب في المنطقة، و"أجنبيّ" عنها إلى كيان شرعيّ بين دولها

تحت عنوان تحقيق "السلام"، أو "عملية السلام". لقد تحول مصطلح التطبيع إلى حكم معياري سلبي في اللغة العربية السياسية.

والتطبيع عملية دقيقة يحتاج النظر فيها إلى الإحاطة بالنواحي والجوانب كافة، ولا شك في أن للجوانب المعنوية -سواء كانت نفسية أو ثقافية- دوراً مهماً فيها، لأن الأمر بالنسبة إلى إسرائيل ليس متعلقاً بقبولها كوضع قائم -لا بد من الاستسلام له والتعود عليه نفسياً بسبب الفشل في الانتصار عليه- فحسب. فهذا ما قد يكتفي به اليمين الصهيوني الذي يرى أن التطبيع يقوم على استسلام العرب لقوة الردع الإسرائيلية، أما اليسار الصهيوني فيصر على أن السلام قد يشمل الاعتراف بشرعية إسرائيل التاريخية والأخلاقية كجزء من اعتراف متبادل بين طرفين تتساوى حقوقهما على أرض فلسطين.

٢. التطبيع في الصراع العربي- الإسرائيلي

تعد القضية الفلسطينية المحدد "الرئيس" الذي يحكم علاقات الصراع بين الدول العربية وإسرائيل على الرغم من وجود تحليلات كثيرة عن جوهر الصراع وجذوره التاريخية. كما ينطوي هذا الصراع أيضاً على بعدٍ قيميّ "وجوديّ" مهّد للوطن العربي والأمة العربية. وقد منع هذا الصراع إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، إذ تضمنت قوانين الدول العربية منع المواطنين العرب من إقامة مثل هذه العلاقات بما فيها الزيارة والسياحة، لأن دولة عدواً هي "إسرائيل" تحتل الأراضي الفلسطينية.

لا يرتبط مفهوم التطبيع "إجرائياً" بظهوره في التداول السياسي العربي كمصطلح لأول مرة بعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨)، بل يرتبط التطبيع كعملية بتاريخ طرح "الحلول" للصراع العربي الإسرائيلي بعد نكبة فلسطين (١٥ أيار / مايو عام ١٩٤٨)، وكأنها مشكلة تحتاج إلى حلّ فحسب، وليست قضية عادلة. إذ قاربت القوى الدولية آنذاك القضية الفلسطينية في إطار "إدارة الأزمة"، والتي يمكن حلّها بإنهاء الحرب وإقامة علاقات تعاون اقتصادي وتقني بين إسرائيل والدول العربية. وقد تولّت الولايات المتحدة تسويق مشاريع

إقليمية تعاونية تكاملية لحلّ هذه المشكلة، كجزء من إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل. ولعلّ أبرزها مشروع "كلاب" الذي سيحمل بعد ذلك في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي اسم مشروع "جونستون" المبعوث الخاصّ لرئيس الولايات المتحدة الأميركيّة.

لم تذكر معاهدة كامب ديفيد مصطلح التّطبيع نصّيّاً، وإنّما جاء ضمن جملة تحمل هذه الدّلالة وصيغتها: "يتفق الطرفان على أنّ العلاقات الطبيعيّة التي سنُقَام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصاديّة والثقافيّة وإنهاء المقاطعة الاقتصاديّة والحواجز ذات الطابع المتميّز المفروضة ضدّ حرية انتقال الأفراد والسّلع"^(٢).

ولم تُسهم معاهدة كامب ديفيد في إخراج مصر من معادلة الصراع العسكريّة والسياسيّة مع إسرائيل فقط، بل أصبح "التّطبيع" من خلالها هدفاً إستراتيجياً لإسرائيل سياسياً، واقتصاديّاً، وثقافياً، لا سيّما وأنّ المعاهدة انطوت على إشكاليّاتٍ مختلفة لا يمكن حلّها إلا بمزيد من الاتفاقيّات التكميليّة المُلزّمة. وقد تجاوب النّظام المصريّ مع التوجّهات الإسرائيليّة، إذ تفرّعت عن معاهدة كامب ديفيد تسع اتفاقيّات جعلت من "التّطبيع" عملية قانونيّة ومؤسسيّة تكفلها الدولة المصريّة.

سعت إسرائيل إلى إنجاح "التجربة السلميّة" مع مصر، وفق المكتسبات التي تحقّقت لها من معاهدة كامب ديفيد، طامحة إلى تعميم هذه التجربة مع الدول العربيّة جميعها، بالنظر إلى أنّ مصر كانت قاطرة النّظام الإقليميّ العربيّ، ومحور المواجهة في الصراع العربيّ- الإسرائيليّ قبيل توقيع معاهدة كامب ديفيد. وأمام وضوح الأهداف الإسرائيليّة من معاهدة كامب ديفيد، لم نجد في المقابل هدفاً إستراتيجياً واضحاً للطرف المصريّ يتعدّى استرداد سيناء وإيقاف الحرب مع إسرائيل، من دون إغلاق الصراع. ولاحقاً، تحوّلت الاتفاقيّات إلى محورٍ رئيس في السياسة

^٢ "نص اتفاقية كامب ديفيد / ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩"، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=112&table=ar_documents&CatId=5.

زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟

الخارجية المصرية على حساب الدور المصري في العالم العربي وأفريقيا، وأحد أسس العلاقة الأميركية-المصرية. كما لم توجد إستراتيجية مصرية بعيدة المدى لحلّ القضية الفلسطينية تتخطى حدود أداء دور الوسيط بين إسرائيل والجانب الفلسطيني.

وتبعاً لذلك، انتفت عن الدور المصري الرسمي بعد معاهدة كامب ديفيد صفتا "الفاعلية" و"التأثير"، وتحول إلى دور "وظيفي" يصبّ في صالح الطرف الآخر وهو "إسرائيل"، وذلك من خلال الضّغط لتتكيّف القيادات الفلسطينية مع المقترضات والشروط والمعايير الإسرائيلية التي تضمن قيام كيان فلسطيني يعمل كأداة وظيفية في ضبط المجتمع الفلسطيني، وبأقلّ كلف الاحتلال المقنّع في تاريخ الاستعمار كلّ في العالم.

فتحت معاهدة كامب ديفيد الباب واسعاً لأشكالٍ عديدة من التّطبيع، خارج نصوص المعاهدة. إذ أسهم اعتماد النظام المصري على المساعدات الاقتصادية والمالية الأميركية - كأحد الموارد الأساسية في الدخل القومي المصري -، وغياب التفكير الإستراتيجي المتعلّق بضرورة خلق مصادر أخرى، في استغلال إسرائيل (والولايات المتحدة) لهذا الجانب لفرض توجّهات وأهداف خارج نصوص المعاهدة، مثل تعديل مناهج التعليم لثلاثم الانفتاح على إسرائيل، أو تطلّع إسرائيل للتزوّد بمياه النيل. ساعدها في ذلك نهم النخبة السياسية والاقتصادية بتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصلحة الوطنية المصرية. وتعدّ اتفاقية تصدير الغاز الموقّعة عام ٢٠٠٥ بين مصر وإسرائيل مثالاً شارحاً لحجم الضرر الذي لحق بالشعب المصري وبمقدّراته القومية نتيجة تبعية النظام المصري السابق، وجشع رجال الأعمال المستفيدين والداعمين له الذين وجدوا في التّطبيع مع إسرائيل مصدراً للإثراء غير المشروع على حساب ثروات الشعب المصري. إذ كان يجري - بموجب اتفاقية الغاز التي تنصّ على استمرار تطبيقها مدّة ٢٠ عاماً - تصدير ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل بسعر يتراوح بين ٧٠ سنناً و ١,٥ دولار أميركي للمليون وحدة حرارية، مع أنّ سعر التكلفة يصل إلى ٢,٦٥ دولار. وبينما كانت إسرائيل تحصل

على الغاز المصري بسعر أقلّ من التكلفة، وتُمنح إعفاءات ضريبية، كان المواطن المصري يعاني في السنوات الأخيرة من نقص أسطوانات الغاز، وارتفاع ثمنها باستمرار^(٤). ولذلك، فإنّ الاتفاقيات التكميلية للمعاهدة، والمنظمة لـ "العلاقات الطبيعية والودية" بين مصر وإسرائيل، تخطت حدود النصّ الظاهريّ إلى تخوم تدخّل سياساتيّ مصريّ في الاقتصاد، وفي مناهج التعليم وأدوات التكوين الثقافيّ لرفع صورة "العدو" عن إسرائيل وإحلال صورة الدولة الجارة مكانها. وهذا الجانب لطالما أرادت إسرائيل تحقيقه، إذ يمثّل التّطبيع الثقافيّ "جوهر عملية السلام" من منظور إسرائيل وحلفائها، على نحوٍ يقلّص الصورة "العدائية" لها المتجدّرة في كيانية الشعوب العربية، بغضّ النظر عن شكل الأنظمة السياسية وتوجّهاتها. ويمثّل هذا الجانب بالنسبة إلى العديد من المفكرين الإسرائيليين محدّدًا تفوق أهميته إيقاف الحرب أو نزع السلاح، أو المناطق العازلة وغيرها من الضمانات التي تكفلها اتفاقيات التسوية.

وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مباشرة، تحوّلت معارضة التّطبيع إلى هدفٍ رئيس من أهداف الحراك السياسيّ الشعبيّ المصريّ، والمجتمع المدنيّ المصريّ عمومًا. وأفشلت النقابات والاتّحادات والأحزاب والجامعات والحركات النسوية وحركات حقوق الإنسان في مصر أيّ تطبيع للعلاقات مع "نظيراتها" في إسرائيل، أو حتّى أيّ محاولة اتّصال معها. ولقد تبعت المؤسسات المدنية الأوردنية النموذج المصريّ نفسه بعد توقيع الاتفاقيات (وادي عربة)، مع وجود استثناءات لا يتّسع المجال هنا للتطرّق إليها.

^٤ نبيل السهلي: "الغاز المصري وأفاق التّطبيع مع إسرائيل"، الجزيرة نت، ٦-٦-٢٠١٢

٣. الموقف من التطبيع، عربياً وإسرائيلياً

ينتشر في الوطن العربي عموماً موقف معياريّ سلبي من مفردة التطبيع. إذ أنّ معناه لدى العرب مثقل بحمولاتٍ ودلالاتٍ وصورٍ سلبية، وذلك بسبب ارتباطه باحتمال تسليم العرب بوجود دولة إسرائيل، أو بسبب ارتباطه بإنهاء الصراع مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها من دون حلّ عادل لقضية فلسطين، أو بسبب استخدام بعض الدول العربية له لتحقيق مصالحها وتحسين أوراق اعتمادها لدى الدول الكبرى على حساب قضية فلسطين. وتتفق غالبية الأحزاب والقوى السياسية المصرية -فضلاً عن العربية- على هذا الموقف، وقد ترافق هذا الموقف المعياريّ المبدئيّ مع فتاوى إسلامية، ومسيحية ضدّ التطبيع، ولاسيما في الموقف من زيارة القدس. فقد حرم رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي زيارة القدس تحت الاحتلال، كما حظر الأنبا شنودة سفر الأقباط إلى القدس للحجّ، ودعا مطران القدس في المنفى هيلاريون كبوتشي المسيحيين إلى الامتناع عن زيارة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي^(٥).

أمّا على صعيد أنظمة الحكم السياسية، فإنّ رؤية كلّ دولة عربية للتطبيع مع إسرائيل تختلف عن الأخرى، فهناك دول عربية مثل سورية والجزائر والمملكة العربية السعودية ولبنان ("الرسمي" منذ سقوط اتفاق ١٧ أيار^(٦))، لا تقبل أيّ شكلٍ من أشكال التطبيع، وهو ما ينطبق على العديد من الدول الإسلامية أيضاً، مثل ماليزيا التي لا تزال تتمسك بموقفها الرافض لإقامة أيّ علاقات دبلوماسية أو سياسية أو أيّ تعاون اقتصاديّ مع إسرائيل، على خلفية السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وهناك دول عربية وقّعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وأنتجت تعاوناً اقتصادياً معها، على غرار الأردن ومصر اللتين وقّعتا اتفاقية "الكويز"، والتي تسمح بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة تجمع ما بين الخبرات الإسرائيلية، والعمالة المصرية والأردنية،

^٥ محسن عوض، ممدوح سالم، وأحمد عبيد، مقاومة التطبيع ثلاثون عاماً من المواجهة، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٢٩٩

^٦ نقول الرسمي لأنّ هناك قوى سياسية لبنانية أقامت علاقات تعاون مع إسرائيل، ووصل بعضها إلى الحكم، وكانت النتيجة اتفاق ١٧ أيار.

وأسواق التصدير الأميركية^(٧). وهناك أيضاً دولٌ تفضّل إقامة علاقات سرّية بين حكوماتها وحكومة إسرائيل حفاظاً على صورتها العامّة لتفادي إثارة غضب الشعب بهذه العلاقة.

ثمة اختلاف في فهم وظيفة التّطبيع والغاية منه بين المُطبّعين، وخاصّةً في حالة التّطبيع العربيّ - الإسرائيليّ. إذ أنّ أهداف إسرائيل من التّطبيع واضحةٌ ومدروسة في حين أنّ أهداف الدول العربيّة من التّطبيع غير واضحة ومختلفة من دولةٍ إلى أخرى، إذ تتمحور في معظمها حول هدفٍ مستتر يتعلّق بالأنظمة وبقائها وعلاقتها بالولايات المتحدة، لا بشعبها، ولا بالدول والشعوب العربيّة، ولا بقضايا الصّراع ذاتها. لذلك ترتبط الرؤية الإسرائيليّة بتطوّر الأوضاع الإقليميّة، والتي تحدّد أهدافها الجيوسياسية بما يعزّز وضعها الإستراتيجيّ في الوطن العربيّ. وهي تطمح أولاً إلى قبول الدول والمجتمعات العربيّة بها والتّسليم بوجودها من دون حلٍّ عادلٍ لقضيّة فلسطين. ليس هذا فحسب، بل تعمل على أن تكون فاعلاً جيوسياسياً في المنطقة حتّى يُسلّم بشرعية تدخّلها في صياغة أوضاع الإقليم لمصلحتها ومقتضيات "أمنها القوميّ". إنّ دلالة ذلك تتوضّح في كونها حدّدت ما هو الطبيعيّ لديها وفرضته مثلما فرضت معايير التّطبيع مع الدول العربيّة، إذ طوّرت المفهوم الأساسيّ لمصطلح "التّطبيع" لصالحها ولأهدافها الحاليّة والمستقبليّة، فركّزت في البداية على مفهوم التّطبيع كدلالة على الاعتراف بإسرائيل، ثمّ انتقلت إلى اشتراط الاعتراف بإسرائيل كدولة "يهوديّة" لا سيّما في مرحلة حكم شارون (٢٠٠١-٢٠٠٦) بعد الانتفاضة الثانية، ليصبح هذا المحدّد بنداً أساسياً تطرحه حكومة نتتياهو الحاليّة في أيّ مفاوضات مع الجانب الفلسطينيّ. وانحدر الأمر ليدخل تقديم خدماتٍ أمنيّةٍ للاحتلال ضمن "العلاقات الطبيعيّة" كما حصل في الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حين ساهم النّظام المصريّ السابق في التأمّر على المقاومة، ومحاصرة سكّان غزّة، ومنع أدنى متطلّبات الحياة عنهم. ووصلت الحال أيضاً إلى أن يقرّر النّظام بيع ثروات مصر إلى "جارتها"

^٧ "اتفاقية الكوريز"، المعرفة: ملفات خاصّة ٢٠٠٥، الجزيرة. نت، ٢٠٠٥/١٢/١.

بأسعارٍ أقلّ ممّا تبيعه إلى مواطنيها، كما كانت الحال في صفقة الغاز التي كانت سبباً من أسباب الثورة المصريّة.

في المحصّلة، يمكن القول إنّ مفهوم التّطبيع في الصراع العربيّ - الإسرائيليّ كما حاولنا المرور عليه في الصفحات السابقة، يتلخّص في فرض قبول إسرائيل في المنطقة كواقع طبيعيّ، بمعنى التعامل معها كدولة مثل كلّ دول المنطقة. وحال القبول بذلك، تنشأ في الواقع علاقة غير متوازنة، تميل لمصلحة الأمن القوميّ الإسرائيليّ رضوخاً لحكم القوّة ولإرضاء الولايات المتّحدة الأميركيّة، حتّى لو كان هذا على حساب المصلحة الوطنيّة للدولة العربيّة.

وينجم الإصرار الإسرائيليّ على التّطبيع عن العوامل التّالية:

١. عدم ثقة إسرائيل باتفاقيّات السلام الموقّعة، وإصرارها على ترسيخها وربطها بعلاقات اقتصادية وسياسيّة وثقافيّة.

٢. إدراك إسرائيل لمعارضة الجمهور العربيّ اتفاقيّات السّلام، وأنّ هذه الاتفاقيّات تمثّل توجّهات الأنظمة التي تعاني نواقص عدّة في "شرعيّتها السياسيّة"، ولا تمثّل خيارات الشعوب العربيّة التي لا تزال ترى في إسرائيل "الدولة الأكثر تهديداً" للأمن القوميّ العربيّ^(٨). وإصرارها على أن يتمّ تكريس التّطبيع ثقافةً ولغةً ومفاهيم يتعوّد الجمهور من خلالها على قبول إسرائيل كدولة طبيعيّة في المنطقة.

^٨ يدلّ المؤشر العربيّ الذي أجراه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات على أنّ ٧٣% من المواطنين العرب يرون أنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديداً للأمن القوميّ العربيّ:

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/7b817b45->

8186-4979-82a3-76616ef2bc23

٣. اتجاهات سياسية وفكرية تتبناها قيادات سياسية في إسرائيل -مثل شمعون بيرس- وترى أنّ المصالح الاقتصادية التي ستنتج عن عملية السلام وتطبيع العلاقات سوف تجلب معها مصالح لطبقات عربية تتطور لديها مصلحة في الحفاظ على السلام، والتخلي عن مواقف سياسية لصالح المنافع التي لن يشعروا بها إلا بعد التطبيع. وجدير بالذكر أنّ هذه الاتجاهات وضعت ضمن السيناريوهات الأساسية في مشروع إسرائيل ٢٠٢٠، وتقوم على مبدأ السلام "المأمول" تحقيقه إسرائيلياً، والذي يحدّد الدوافع الرئيسة لإقامة اتفاقيات سلام مع العرب في المنافع الاقتصادية للسلام مع الاعتراف بإسرائيل وبسيادتها الشرعية على القدس، ومن دون التطرق إلى قضايا الاستيطان، والحدود، واللّاجئين^(٩).

ثانياً: دعوة عباس: الواقعي والمتخيل

نعود إلى دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مؤتمر القدس الذي عُقد في الدوحة يوم ٢٥ شباط / فبراير ٢٠١٢، فقد روجّ عباس لمقولة سياسية. ولكن الجديد هذه المرّة أنّه حشد بعضاً من الحجج الدينيّة والتاريخية والسياسية لتبرير زيارة القدس وهي تحت الاحتلال.

انقسمت مبررات عباس إلى قسمين، استخدم في الأوّل لغةً سياسيةً نضاليةً، برّر بها جدوى كسر المحرّم لدى الرأي العامّ العربيّ، فقد أشار إلى أنّ تدفّق العرب لزيارة القدس سوف يساهم في فكّ العزلة عن المقدسيين، وسوف يعيق تهويد المدينة المستمرّ، وبذلك سوف يصبّ في دعم الصّمود الفلسطينيّ في مواجهة الاحتلال.

⁹ Mazor, Adam. "ISRAEL 2020" MASTER PLAN FOR ISRAEL IN 21ST CENTURY." *Samel Neaman Institute*: ftp://ftp.sni.technion.ac.il/Israel2020/Israel%202020_Taktzir.pdf.

زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟

أما القسم الثاني من مبرراته، فقد واجه به الرأي الديني الذي حرم أي خطوة من شأنها تطبيع العلاقة مع إسرائيل، ومنها بطبيعة الحال الزيارة المباشرة. واستخدم عباس لهذا الغرض أدلة من السنة النبوية ومن التاريخ، ففي رأيه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم حضّ على زيارة القدس من دون شرطٍ أو قيد، وأنّ الفقهاء لم يبادروا أثناء وقوع القدس تحت غزو الصليبيين والرومان لمنع الناس من زيارتها. لقد كان الهدف من نزول رجل السياسة العلمانيّ إلى ميدان الشرع بهذه الطريقة استباق النقد الدينيّ الذي سيُوجّه له عقب الخطاب.

أما بالنسبة إلى الشقّ الأول، فإذا تجاوزنا جدلاً أنّ الزيارة ستمنح الشرعية للاحتلال لأنّه لا يمكن تنفيذها من دون تنسيق مسبق مع إسرائيل، فإنّه ليس من الواضح كيف ستدعم هذه الدعوة على ما دعاه الرئيس الفلسطيني صمود المقدسيين، هذا عدا عن أنّ الاحتلال قادرٌ على منع الزيارات بكلّ بساطة حالما يجد أنّ هذه الزيارات مؤرّقة له، لأنّه في النهاية يملك القرار. والاحتلال يمنع الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة من زيارة القدس، ويمنع المقدسيين الذين سُحبت إقامتهم الدائمة (المتمثّلة في بطاقة الهوية الزرقاء الإسرائيليّة) من العودة إليها أو زيارة ذويهم وأقاربهم، وقد عمد مؤخراً إلى نفي عددٍ من الشخصيات الفلسطينية المقدسية ومنهم نوابّ في المجلس التشريعيّ وإبعادهم عن المدينة على خلفيّة مواقفهم السياسيّة.

عدا عن منع فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزّة من زيارة المدينة، فقد عمد الاحتلال إلى منع المتضامنين الأجانب من أميركا وأوروبا وإعادتهم قبل دخولهم الحدود الفلسطينيّة، على الرّغم من أنّ هؤلاء ينحدرون من دولٍ تُحسب من الدّول الصّديقة لإسرائيل، حيث لا شبهة للتطبيع، ولعلّ أبرز عمليّات المنع مؤخراً كانت ضدّ حملة "welcome to Palestine" (١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٢)، إذ احتجرت الشرطة الإسرائيليّة المتضامنين في المطار وأعادتهم إلى بلادهم من دون السّماح لهم بالدخول إلى الضفّة الغربيّة^(١٠).

^{١٠} "إسرائيل ستمنع وصول متضامنين أجانب مع الفلسطينيين إلى الضفّة الغربيّة"، يو. بي. أي، ١٠/٤/٢٠١٢:

يتبين إذاً أن إسرائيل قد تسمح بزيارات تطبيعية، ولكنها لن تسمح بوجود تدفقٍ عربيٍّ، أو إسلاميٍّ، أو مسيحيٍّ إلى مدينة القدس يحمل هدفاً سياسياً من شأنه تغيير واقع السيطرة والاحتلال الإسرائيلي للمدينة. وهي لن تمنع مثل هذا التدفق إذا كان لغاياتٍ دينيةٍ محضة كالصلاة في المسجد الأقصى أو كنسية القيامة، بل ستحبّذه في خاتمة السّياحة الدينية مع الإقرار بشرعية السيادة الإسرائيلية على المدينة. فالقضية بالنسبة إلى إسرائيل هي مسألة: لمن السيادة على القدس؟ وهذا ما عبّر عنه على نحوٍ واضحٍ رئيس بلدية القدس نير بركات عندما صرّح بأن غاية إسرائيل هي جعل المدينة قبلة للسّياحة الدينية لمختلف الديانات السماوية، وأنّ الهدف هو زيادة عدد السّياح الزائرين للقدس من مليوني سائح سنوياً إلى ١٠ ملايين. وقد تدرّج بما أسماه الإستراتيجية الإسرائيلية "الحفاظ على الانفتاح والطابع الدولي لمدينة القدس، حيث المسلمون يديرون مواقعهم، والمسيحيون يديرون مواقعهم، واليهود يديرون مواقعهم المعترف بها". لكن المسؤول الإسرائيلي افتتح هذا الطرح بالتأكيد على أنّ "المدينة يجب أن تكون موحّدة كعاصمة لإسرائيل"^(١١). لا يهتم إسرائيل من يزور الأماكن المقدسة أو يديرها، بل تهمها السيادة عليها. وسيادة الدولة مفهوم حديث.

وبذلك، فإنّ الزيارات سوف تجري في الواقع إلى كيان سياسيٍّ قائم هو إسرائيل، وهو يعدّ "القدس الموحّدة" عاصمته. وسوف تفيد هذه الزيارات الاقتصاد الإسرائيلي على الأقلّ بقدر الفائدة - المشكوك فيها - للفلسطينيين في القدس، لذلك فالموقف في السطر الأخير هو دعوة للسّياحة الدينية العربية والإسلامية إلى إسرائيل. وثمة حاجةٌ للكثير من الدّعم لكي يتمكّن سكان القدس العرب من الحفاظ على ممتلكاتهم وتطوير مرافقهم للاستفادة من أيّ سّياحة للمدينة، لا سيّما

<http://arabic.upi.com/News/2012/04/10/UPI-84341334040823/>

¹¹ "Jerusalem Mayor Sees 10 Million Tourists by 2020." *The Israel Project*, 4/6/2012: <http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=asIOI5NJKeK0F>.

زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟

السياحة الأجنبية القائمة حالياً، والتي لا يستفيد منها أهل القدس بسبب ضعف المجتمع والاقتصاد العربيين في المدينة.

إضافةً إلى هذا البعد، تُظهر المؤشرات حماساً إسرائيلياً لزيارة المسؤولين العرب إلى القدس، وخاصةً من الدول العربية التي لا تقيم معها اتفاقيات سلام، حتى لو حملت هذه الزيارات بعداً تضامنياً في البداية. فما يهّمها من هذه الزيارات هو كسر الحاجز النفسي المهمّ بزيارة إسرائيل، بعددٍ قد تتحوّل العديد من الزيارات التطبيعية لمسؤولين عرب متساهلين في موضوع التطبيع والعلاقات مع إسرائيل -والذين يتجنبونها مخافة انتقاد الرأي العام العربي- إلى زيارات تضامنية، مفهومة ومبرّرة حين تعرّج هذه الشخصيات للصلاة في المسجد الأقصى أو كنيسة القيامة. وقد يسهم تكرار هذه الزيارات وتواترها في شرعنة التعامل مع الاحتلال في قضايا السياحة والاقتصاد، وتكون بذلك مقدّمة للتطبيع الأعم والأوسع.

منذ الزيارة التي قام بها الرئيس المصريّ أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ والتي رسّخت الخيار السلميّ "التطبيعيّ" لمصر في الصراع مع إسرائيل، وتلاها توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، تبيّن أنّ التطبيع مع إسرائيل لا يساهم في تغيير الموقف الإسرائيليّ من قضية فلسطين، بل يجعله أكثر صلابةً. فهدف إسرائيل من تطبيع العلاقات هو تحييد الدول العربية عن الصراع والاستفراد بالفلسطينيين كقضية وكشعب، لتصبح قضية فلسطين قضية الفلسطينيين وحدهم. لقد نظر السادات إلى هذه الاتفاقية على أنّها ستكون مقدّمةً لإنضاج سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإقامة دولة ضمن حدود عام ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمتها. بيد أنّ هذه المعاهدة عزلت مصر عن القضية الفلسطينية، وفتحت الباب لإسرائيل لإصدار العديد من القرارات التي كرّست الاحتلال، وأبرزها إقرار الكنيست ما سُمّي "قانون القدس" عام ١٩٨٠ الذي اتخذ القدس "الكاملة والموحدة" عاصمةً لإسرائيل، كما أعطى القانون القدس الأولوية فيما سمّاه "المشاريع التطويرية"، فتوسّع الاستيطان في القدس الشرقية وجرّت محاصرة الأحياء والوجود العربيّ المحدّد قانوناً بنسبة ٢٢% من مجمل سكّان القدس أصلاً. واستمرّت عمليات الاستيطان في الضفة الغربية بكثافة أكبر من السابق. وبعد كامب ديفيد، شنت إسرائيل عام ١٩٨٢ حربها

الأولى على الفلسطينيين في لبنان من دون تدخّل عربيّ جدّي (إذا استثنينا القوّات السوريّة في لبنان). فالسّلام المنفرد قابلته حروبٌ منفردة على الفلسطينيين، ولاحقاً على المقاومة اللبنانيّة.

لم تقتصر تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على ذلك فحسب، بل أسهمت في تغيير مواقف بعض الدّول من إسرائيل والقضيّة الفلسطينيّة، لاسيّما دول عدم الانحياز. فعلى سبيل المثال، أقامت الهند في عام ١٩٨٤ تعاوناً عسكرياً مع إسرائيل، وخصوصاً في مجال سلاح الجوّ واستخدام طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر، وخبرات الحرب الإلكترونيّة، لتتنقل العلاقات الهنديّة-الإسرائيليّة من واقع الاعتراف الدبلوماسيّ الشكليّ، إلى التّعاون الاقتصاديّ والعسكريّ^(١٢).

وقد تكرّر نموذج العلاقات الهنديّة-الإسرائيليّة بعد اتفاقية أوسلو، عندما ارتكبت القيادة الفلسطينيّة خطأً إستراتيجياً بإقناع دول عدم الانحياز ودول إسلاميّة ببدء التّطبيع والتّعاون مع إسرائيل لقناعاتها بأنّ التفاوض سيحلّ القضيّة الفلسطينيّة وسينتهي بالسّلام وبالّدولة الفلسطينيّة. لذلك، خسرت القضيّة الفلسطينيّة -نتيجة مبادرات غير محسوبة- مواقف دوليّة داعمة، ومؤيّدّة لها، وبمباركة من القيادة الفلسطينيّة نفسها. ولم ينتج مسار أوسلو التفاوضيّ والتّطبيعيّ إلاّ مزيداً من الممارسات الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة والقدس الشريّة، وإدراج الاستيطان ضمن الشروط الإسرائيليّة المتعدّدة في مفاوضات السّلام، وتهويد مدينة القدس، واعتبارها عاصمة "أبدية" لإسرائيل لا تخضع للمفاوضات، بحكم الإضافة التي تبناها الكنيست الإسرائيليّ عام ٢٠٠١ على قانون القدس الصّادر عام ١٩٨٠، والتي تقضي بأنّ حدود مدينة القدس هي الحدود الواردة في الأمر الحكوميّ لحزيران / يونيو ١٩٦٧، وأنّه يُحظر نقل صلاحيات السّلطات

^{١٢} عاهد المقيد، "واقع العلاقات الهنديّة الإسرائيليّة":

http://www.google.com.qa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CFEQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.mofa.ps%2Fnew%2Fimages%2Fstories%2Fdoc%2Findia_israel.doc&ei=jG7PT6ehEo_orQfW8rGODA&usg=AFQjCNHKLpK9LJUzyt_TsCevsA6CTqNPrg&sig2=5R8Dzq7b8T_84lcpW5tUiQ

الإسرائيلية في القدس إلى أيّ عنصرٍ سياسيٍّ أجنبيٍّ. وهو ما يعني حتّى منع الحكم الذاتيّ للسلطة الفلسطينية في مدينة القدس، وليس فقط ضمّها إلى دولة فلسطينية أو أن تكون عاصمتها.

كما أنّ مراجعة شاملة لمسيرة سلطة الحكم الذاتيّ منذ إنشائها عام ١٩٩٤ تبيّن أنّ مرجعيات السلّطة، وطريقة عملها وصلاحياتها وشكل الإدارة المدنيّة، كلّها عناصر قائمة على أساس التّطبيع مع إسرائيل. فتمويل المانحين لاقتصادها ومشاريعها مشروط سياسياً بالتنسيق الأمنيّ والاستثمارات المشتركة. وقد نجم عن ذلك شبكة واسعة من التبادل التجاريّ، وجيش من وكلاء الشركات والمنتجات الإسرائيليّة، وشبكة مناطق صناعيّة يبلغ عددها ١٨ منطقة^(١٣)، أسهمت في تبعيّة سلطة الحكم الذاتيّ لإسرائيل على نحوٍ كامل لا مناصّ منه. وأجهض هذا الواقع كلّ الخطوات الفعلية الشعبيّة والحركيّة لإنتاج مقاطعة للاحتلال، أو إنتاج واقع سياسيٍّ يسمح بمواجهة الضغوط الإسرائيليّة الطّامحة باستمرار إلى مزيد من التنازلات السياسيّة في قضايا الصّراع استناداً إلى هذا المعطى. وبذلك، فإنّ الخطوات والمبادرات غير المحسوبة، أسست لواقع يفقد فيه الفلسطينيّ في الداخل المبادرة وصناعة قراره وتوجّهاته. كما حرّمته تأييد وتعاطف دولٍ كانت تقارب القضية الفلسطينيّة من زاوية أخلاقيّة برّرت لها خطوات التّطبيع تجاوزها.

أمّا بالنسبة إلى الشقّ الثاني من مبررات عبّاس لدعوته، فإنّ المقارنة بين الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين، وحكم الرومان وغزو الصليبيين للأراضي المقدّسة، وغير ذلك من أمثلة سبقت من التاريخ القديم، إنّما تتمّ عن خلطٍ واضحٍ ومقصودٍ بين حقبتين تاريخيّتين لكلّ واحدة منهما مفاهيمها وقواعدها الخاصّة.

^{١٣} نقولا ناصر: "مرجعية التطبيع مع دولة الاحتلال"، العرب أونلاين ٩-٦-٢٠١٢

لم تكن معاني الشرعيّة والحدود والسيادة والاستعمار قد تبلورت قبل بزوغ شمس الحداثة ونشأة الدولة الحديثة، فهذه المفاهيم حديثة النشأة ولا يمكن انتزاعها ومحاكمة الماضي والتاريخ بناءً عليها. ومن الواضح أنّ سوقها بهذا الشكل يُعدّ خطأً مقصوداً للتبرير وتمرير السياسة بأغلفة دينيّة. فهذه المرّة، تُعدّ الزيارة في إطار تأشيرة الدخول الإسرائيليّة حلقة أولى يتبعها اتّصالات لحلّ مشاكل الحجّاج وغيرها، ما يحوّل التّطبيع الفرديّ إلى رأس جسر لدخول الدول^(١٤).

خلاصة

يتبيّن إذاً أنّ دعوة الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس لزيارة القدس تحت الاحتلال لا تقوم على إثبات فوائد وعوائد واضحة من مثل تلك الزيارات، ولذلك فإنّها استعاضت بالإنشاء عن التحليل العينيّ، وتعداد الفوائد المرجوة. وهي لن تستطيع -بحكم تحكّم الاحتلال في المدينة وسيادته عليها- أن تقدّم دعماً ذا فائدة للمقدسيّين. ويبقى بعد ذلك الجانب السّلبّي للفكرة، وهو تهيئة المناخ العربيّ لكسر الحاجز النفسيّ، وإجراء مزيدٍ من التّطبيع، وإضفاء الشرعيّة على إسرائيل لتصبح كياناً طبيعياً في المنطقة. هكذا يكون المبدأ بطلب تأشيرة من الجهات الرسميّة الإسرائيليّة، من ثمّ الختم الإسرائيليّ على الأوراق الرسميّة، مروراً بالزيارات إلى إسرائيل والتي تعرج على الأقصى، ويأتي المنتهى بالاعتراف الكامل بإسرائيل، وربما تصبح مطالبته بفتح باب الزّيارات لاحقاً -حين تمنعها- مطالب نضاليّة.

ولأنّ دعوة عباس تأتي على خلفيّة مازقٍ تفاوضيّ ومأزقٍ بديلٍ مقاوم، فيجوز لنا أن نقدّر أنّها لا تعدو أن تكون محاولة للهروب من حالة غياب الإستراتيجيّة الفلسطينيّة والعربيّة بشأن القدس إلى ابتكار أشباه لها. ففي الوقت الذي فشل فيه مشروع المفاوضات مع إسرائيل -الذي عوّلت

^{١٤} وحتى في تلك المرحلة، فإنّ ما هزم الصليبيّين في النهاية هو ليس صمود سكّان القدس العرب أو المسلمين ولا زيارات الحجّاج، ولم يكن هذا كله إستراتيجية مقاومة وصمود.

زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟

عليه القيادة الحاليّة للسلطة الفلسطينيّة-، وفي ظلّ أزمة الآفاق المسدودة وفشل التسوية السياسيّة، ورفض القيادة الفلسطينيّة الخيارات البديلة للتفاوض بأشكالها المختلفة، لجأ عبّاس إلى هذا الأسلوب كأنّه يحدّد للعرب مهامّهم إزاء القضية الفلسطينيّة. مع أنه بالإمكان حالياً وفي ظروف الثورة العربيّة، مطالبة الدول العربيّة بإستراتيجية أكثر وضوحاً بشأن القدس والمناطق المحتلّة، تتجاوب مع مطالب الرأي العامّ العربيّ نفسه.